دور الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية قطاع الخدمات

دراسة تطبيقية على دولة الكويت

The Role of the National Fund for Small and Medium Enterprises in the Development of the Services Sector: An Empirical Study on the State of Kuwait

د. فايزه خير الله ناصر بن عبد الله[1]

الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب– دولة الكويت

fayza_abdullah@hotmail.com

تاريخ الاستلام:25 /2019/10 تاريخ النشر: 2020/03/03

Abstract

The present study aimed to identify the impact of the role of the National Fund for SMEs, its institutional performance, its financing, and the provision of technical, administrative and marketing support for the development of the SME service sector in Kuwait.

The study was based on the descriptive analytical method, and the questionnaire tool was used on a comprehensive inventory sample consisting of (156) individual officials from 78 companies, and a minimum of 2 project officials from each company. The study concluded that the correlation and influence between the role of the National Fund and the development of the service sector in SMEs in the State of Kuwait were established at a significant level of less than 0.05. The study made several suggestions and recommendations related to each of the study hypotheses.

Keywords: National Fund for Small and Medium Enterprises - Small Enterprises - Development of the Services Sector - National Institutional Fund Role.

مقدمة

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الأساليب التي تسهم في إحداث نقلة وحركة إيجابية في اقتصاد الدول، وهي من الأدوات المهمة التي توفر وتنتج العديد من الفرص الاستثمارية وكذلك الفرص الوظيفية.. ومن ثم تسهم في تحسين بيئة الاقتصاد والأعمال وجذب الاستثمار وحل مشكلات البطالة.

وتوفّر الدول الهيئات والمؤسسات ذات العلاقة بإدارة نظام المشروعات الصغيرة على المستوى الوطني سواء كان ذلك من ناحية تشريعية أو ناحية تنظيمية أو تمويلية وتسويقية؛ وذلك لأهمية تأثير المشروعات الصغيرة في الناتج القومي وفي علاج المشكلات الاقتصادية التي تؤثر في تحقيق التنمية وتوسيع الفرص الوظيفية وتحسين مستويات الدخل(Dong, et al., 2019).

لذا أضحت أدوار مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهيئاتها محور اهتمام الدول والمؤسسات الاقتصادية بكافة أشكالها، وتم إعطاؤه اهتماما كبيرا كونها ترتبط بتفعيل الاقتصاد وتحسينه (Shuai, et al. 2017)، وخاصة من زاوية تتعلق بدرجة نمو المشروعات الصغيرة التي تُعدّ واحدة من أدوات تعجيل النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل وزيادة الناتج المحلى وتحقيق التنمية في قطاعات الاقتصاد المحلي المختلفة.

1 - **المؤلف المرسل:** فايزه خير الله ناصر بن عبد الله ، الاميل :fayza_abdullah@hotmail.com

وتوضح العديد من الدراسات الحديثة (Yue, et al., 2017) (Bon-Gang, et al., (Shujun, et al., 2017) (2017 أن المؤسسات التي ترعى المشروعات الصغيرة تقوم بأدوار مهمة من أجل تهيئة البيئة المناسبة؛ لكي تقوم تلك المشروعات بأدوارها في تحقيق التنمية وتحسين أجواء بيئة الأعمال وتعزيز الفرص الوظيفية والاستثمارية، الأمر الذي يعنى أن وجود تلك المؤسسات الوطنية التي تشجع المشروعات الصغيرة وتقدم التمويل اللازم من زوايا مختلفة أداة من أهم الأدوات التي تسهم في تحقيق التنمية، وتطوير القطاعات المختلفة التي تشكل ركيزة الاقتصاد في الدول.

وقد أسست دولة الكويت الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة منذ 2013 ليأخذ على عاتقه مهمات وأدوار تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال المشروعات الصغيرة وتمويلها وتوفير الظروف المناسبة للمشروعات وعوامل النجاح والتشجيع على الأخذ بمبادرات لمشروعات وأفكار تخدم التنمية[1].

لذلك سوف تركز الدراسة الحالية على استشراف دور الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بدولة الكويت في تنمية قطاع الخدمات والتعرف إلى هذا الدور المتصل بتمويل المشروعات الصغيرة من خلال دراسة تطبيقية على عينة من أصحاب المشروعات الصغيرة.

1 -مشكلة الدراسة:

أبرزت لنا العديد من الأدبيات والدراسات السابقة (Stephen,) (Jairaj and Andros, 2018) (Kent, et al., 2017 et al., 2017) أهمية المشرعات الصغيرة، وقد أوضحت تلك الدراسات أن المشروعات الصغيرة تعتمد بشكل كبير على أشكال التمويل التي تحصل عليه المشروعات وكذلك الدور الذي تقوم به المؤسسات التي تقدم هذا التمويل المخصص لمجالات المشروعات الصغيرة؛ حيث تشير دراسات كل من (Barkhatov, et al., 2016) (Yue, et al., 2017) (Daniel, et al., 2016)، إلى أن المؤسسات المتخصصة في مجال منح تمويل المشروعات الصغيرة ليس لها دور مهم في تعزيز أداء تلك المشروعات وزيادة فرص نجاح المشروع ، وحسب، ولكن، أيضا، في إمكانية حصولها على الدعم المالي والعيني عبر أساليب تمويلية معتمدة لدى المؤسسة المانحة ووفق اطر وضوابط الدولة والحكومة.

ومن ثم فإن تلك المؤسسات وأدوارها تُعدّ أحد الجوانب التي توفرها الدولة من أجل بيئة مناسبة ترتقي بأدوار المشاريع الصغيرة تجاه خدمة اقتصاد الدولة، ومن ثم المساهمة في نجاح تلك المشروعات، خاصة من حيث الطريقة التي تقدم بواسطتها التمويل المالي والعيني للمشروع الصغير ومدى مساهمة هذا الأسلوب التمويلي في دعم عوامل نجاح المشروع خاصة في بداية تدشينه.

ولقد أعطت دولة الكويت اهتمامات بوضع أطر مؤسسية وتمويلية للمشروعات الصغيرة من خلال البعد المؤسسي الذي يخدم تمويل المشروعات الصغيرة في دولة الكويت بالشكل الذي تطمح إليه الدولة في خطتها التنموية ومؤشراتها والأدلة الدولية التي تعتمد عليها لتلك الخطة، وما يتعلق بتمويل المشروعات الصغيرة [2]. وجاء ذلك من خلال إطلاق صندوق المشروعات الصغيرة الكويتي في سنة 2013 ليكون بمثابة مؤسسة وطنية تقدم التمويل للمشروعات الصغيرة في قطاعات عديدة وبأساليب وطرق تمويلية مختلفة تخضع لضوابط وأطر للحصول على دعم الصندوق في جوانب التمويل المالي والعيني.

وفى إطار الجهود التي تبذلها دولة الكويت من أجل تحسين دور المشروعات الصغيرة في خطة التنمية والتي من بينها قطاع الخدمات والذي يقوم الصندوق الوطني بتقديم التمويل المالي والعيني للمشروعات الصغيرة في هذا القطاع، الا ان الباحثة من خلال دراسة استطلاعية على عينة ميسرة من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتقدمين للصندوق للحصول على تمويل لمشروعاتهم، اتضح له عدة أوجه من القصور والمعوقات مازالت تحتاج إلى جهود من الصندوق تجاه تعزيز دوره في خدمة المشروعات الصغيرة بقطاع الخدمات خاصة في النواحي المؤسسية وإدارة منح التمويل ومتابعة تقديم الدعم للمشروعات، فهي أدوار لم تتناسب بعد مع الطموح المنشود والمستهدف في خطة التنمية بالدولة في مجال المشروعات الصغيرة بالقطاع الخدمي[3].

لذلك تتبلور مشكلة الدراسة انطلاقاً من الدراسات السابقة والدراسة الاستطلاعية التي قامت بها الباحثة تكمن انه على الرغم إنشاء دولة الكويت للصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة إلا أن دوره مازال لا يرتقي لطموحات خطة الدولة في تفعيل المشروعات الصغيرة بالقطاع الخدمي خاصة الدور المؤسسي ومنح التمويل وتقديم الدعم للمشروعات الصغيرة.

وبناء عليه، تحاول الدراسة الحالية الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي الذي يمثل مشكلة الدراسة وهو:

ما طبيعة دور الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية قطاع الخدمات في دولة الكويت؟ .

2 -أسئلة الدراسة:

على ضوء المشكلة البحثية والتساؤل الرئيسي للدراسة الحالية هناك بعض الأسئلة التي ترتبط بالمشكلة وهي:

أ. ما علاقة دور الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة بالكويت بتنمية قطاع الخدمات؟

ب. ما طبيعة الدور المؤسسي للصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة بالكويت؟ وما علاقة هذا الدور بتنمية قطاع الخدمات بالكويت؟

ج. ما دور الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة بالكويت في منح التمويل المالي والعيني للمشروعات؟ وما علاقة هذا الدور بتنمية قطاع الخدمات بالكويت؟

د. ما دور الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة بالكويت في وتقديم الدعم للمشروعات؟ وما علاقة هذا الدور بتنمية قطاع الخدمات بالكويت؟

3 -أهمية الدراسة:

أشارت بعض الدراسات (Yue, et al., 2017) (Shujun, et al., 2017) إلى أن مؤسسات منح التمويل للمشروعات الصغيرة تلعب دورا مهما في تنشيط الاقتصاد وتحقيق التنمية لقطاع محدد من الأعمال، علاوة على تهيئة بيئة أعمال مناسبة لإنجاح المشروعات الصغيرة، لذلك تكتسب الدراسة الحالية أهمية من عدة زوايا وأبعاد:

أ. البعد الأكاديمي العلمي لأهمية الدراسة، وينطلق من أهمية موضوع المشروعات الصغيرة الذي يحتاج إلى مزيد من الدراسات في البيئة العربية وخاصة دولة الكويت في ظل حداثة الاهتمام من الدولة بهذا الموضوع.

ب. ندرة في الدراسات التي تطرقت لموضوع دور الصندوق الوطني بدولة الكويت تجاه المشروعات الصغيرة، وهو ما يكسب الدراسة الحالية أهمية خاصة.

ج. فتح مجال بحثي تطبيقي يهم بعض المؤسسات في دولة الكويت خاصة تلك المعنية بمجالات المشروعات الصغيرة والتنمية مثل الصندوق الوطني والمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وغرفة تجارة وصناعة الكويت.

د. أهمية القطاع الخدمي في دولة الكويت، خاصة أن تنمية الخدمات من الأمور المهمة في تسريع تحقيق التنمية الاقتصادية التي تقوم على أسلوب المشروعات الصغيرة وفق ما أظهرته تجارب دولية عديدة (Avinash, et al., 2017)، و(الهنداوي،2014).

4 -أهداف الدراسة:

تسعى الباحثة من خلال الدراسة الحالية إلى تحقيق عدة أهداف تنطلق من طبيعة المشكلة البحثية والأسئلة المرتبطة فيها، وهي تتلخص في الجوانب الآتية:

أ. التعرف إلى طبيعة العلاقة بين دور الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة بدولة الكويت وتنمية قطاع الخدمات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخدمية في الكويت .

ب. تحديد أبعاد الدور المؤسسي للصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة بدولة الكويت، ومدى وجود علاقة بين هذا الدور وتحقيق التنمية في قطاع الخدمات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخدمية في الكويت .

ج. التعرف إلى أبعاد دور الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة بدولة الكويت في منح التمويل، ومدى وجود علاقة بين هذا الدور وتحقيق التنمية في قطاع الخدمات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخدمية في الكويت.

د. تحديد أبعاد دور الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة بدولة الكويت في تقديم الدعم الفني والإداري والتسويقي للمشروعات في مراحله التنفيذية المختلفة، ومدى وجود علاقة بين هذا الدور وتحقيق التنمية في قطاع الخدمات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخدمية في الكويت.

هـ. وضع المقترحات التطبيقية اللازمة للارتقاء بدور الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة تجاه تنمية القطاع الخدمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بدولة الكويت.

5 -حدود الدراسة:

أ. حدود موضوعية: الحدود للموضوعية الدراسة الحالية محصورة على دور الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية قطاع الخدمات.

ب. حدود مكانية: يقتصر تطبيق هذه الدراسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخدمية في دولة الكويت.

ج. حدود بشرية: يقتصر تطبيق هذه الدراسة على العاملين في المنظمات موضع الدراسة، وهي المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخدمية في دولة الكويت..

د. حدود زمانية: شملت الدراسة التطبيق على المنظمات الدولية بدولة الكويت خلال الفترة 2019/1/1 – 2019/5/30.

6 -فروض الدراسة ونموذج المتغيرات البحثية:

أ. فروض الدراسة:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وأسئلتها وأهدافها قامت الباحثة بصياغة الفرضيات الآتية وبالاعتماد على مجموعة من الدراسات ذات العلاقة بموضوع دور الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة وتنمية قطاع الخدمات.

الفرضية الرئيسية للدراسة: H0"

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين دور الصندوق الوطني وتنمية قطاع الخدمات بدولة الكويت." (Barkhatov, et al., 2016) ، (Daniel, et al., 2016)، (Man, 2018)،(Hasan, 2017) ، Ali, et al., (2017)، (Paolo and Elisabetta, 2017) ، و (Renate, et al., 2017).

ينبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

- " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين دور الصندوق من حيث أداؤه المؤسسي وتنمية قطاع الخدمات بدولة الكويت. "**H01** (Barkhatov, et al., 2016)،(Stephen, et al., 2017)، Jairaj,& Andros, (2018).

- " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين دور الصندوق من حيث منح التمويل وتنمية قطاع الخدمات بدولة الكويت."**H02** (Bon-Gang, et al., 2017)، (Yue, et al., 2017)، و(Hong, et al., 2016).

- " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين دور الصندوق من حيث تقديم الدعم الفني والإداري والتسويقي للمشروعات في مراحله التنفيذية المختلفة وتنمية قطاع الخدمات بدولة الكويت."**H03** (Avinash, et al., 2017) ، (Heru, 2016)، (Tove, 2017).

ب. نموذج المتغيرات البحثية:

شكل (1) نموذج علاقات متغيرات الدراسة

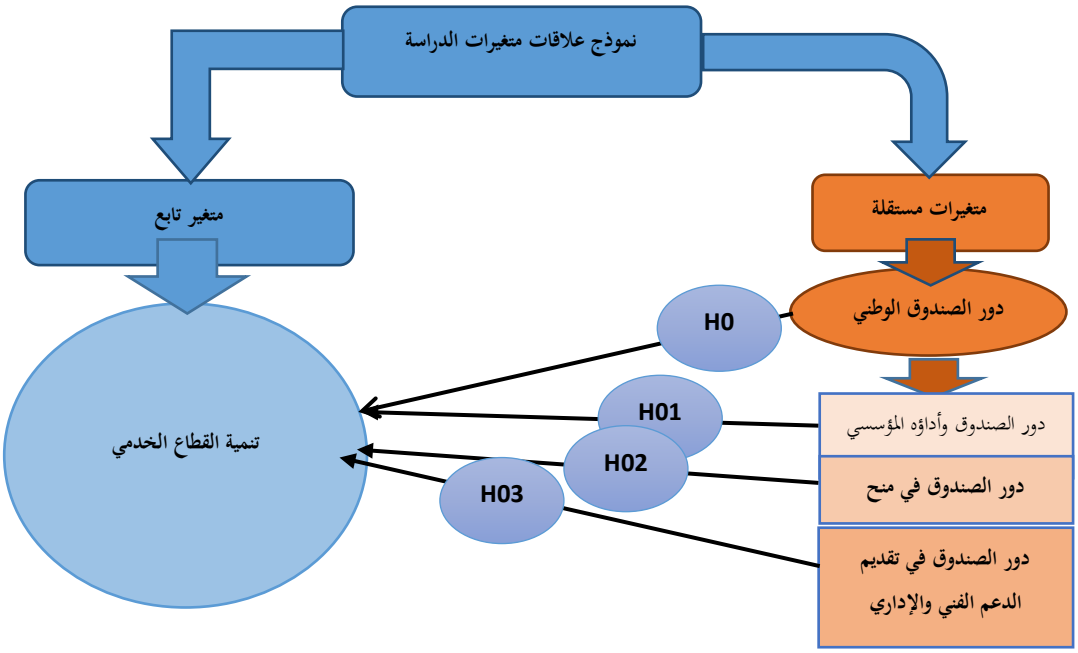

7 -المصطلحات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:

أ. **المشروعات الصغيرة:** مشروعات وأنشطة قائمة على مستويات منخفضة من رأس المال وحجم الإنتاج والحصص السوقية، بالإضافة إلى مستويات منخفضة من حجم العمالة ومكان وموقع المشروع (Jairaj and Andros, 2018).

ب. **المصطلحات:** المشروعات، أو المشروعات الصغيرة الخدمية، أو المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخدمية في الكويت مصطلح بمفهوم واحد. (الباحثة).

ج. **مؤسسات رعاية وتمويل المشروعات الصغيرة:** هي المؤسسات التي توفر التمويل المادي اللازم للمشروعات الصغيرة وتعمل على منحها كافة التسهيلات المالية والمادية التي تساعدها على تأسيس المشروع والبدء في تنفيذه. (Kent, et al., 2017)

د. **الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:** مؤسسة حكومية كويتية مستقلة لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدعم الشباب ومحاربة البطالة وتمكين القطاع الخاص لتحقيق النمو الاقتصادي في دولة الكويت وبناء مجتمع ريادي يُحفّز أصحاب المشاريع على الإبداع ويُحقق فرص التنمية الاقتصادية في دولة الكويت. (راجع الموقع الإلكترونى للصندوق على الشبكة العنكبوتية الانترنت)

هـ. **قطاع الخدمات:** وهو القطاع الذي يشتمل على مشروعات قائمة على تقديم خدمات متنوعة حيث يشمل على مشروعات صغيرة ومتوسطة تعمل في مجالات خدمية عديدة تسهم في تعزيز البيئة الاقتصادية وبيئة الأعمال. (Peter, et al., 2017)

و. **دور الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:** وهي تتصل بقيام الصندوق بدور مؤسسي متصل بإدارة وأداء الصندوق تجاه المشروعات الصغيرة، وأسلوب منح التمويل للمشروعات الصغيرة وبالإضافة إلى دور الصندوق تجاه تقديم دعم فنى وإدارى وتسويقي للمشروعات في مراحله التنفيذية المختلفة. (Kent, et al., 2017)

ز. **دور الصندوق الوطني المؤسسي:** وهو يتعلق بأداء هيكل الصندوق ووحداته التنظيمية تجاه تدفق إجراءات اعتماد المشروعات الصغيرة ووجود بنية هيكلية مناسبة واختصاصات ومه مات تساعد على التأكد من دقة تلك المشروعات وجدواها دون حدوث أيّ تأخر لإجراءات اعتمادها نتيجة الدورة المستندية داخل الهيكل التنظيمي للصندوق (Jairaj and Andros, 2018).

ح. **دور الصندوق في منح التمويل:** أداء الصندوق تجاه منح التمويل المالي والعيني للمشروعات الصغيرة ومدى تأثير الضمانات المطلوبة على أداء المشروعات والإجراءات المالية التي يطلبها الصندوق من أصحاب المشروعات حتى يتم الحصول على التمويل المالي والعيني (Bon-Gang, et al., 2017).

ط. **دور الصندوق الصندوق في تقديم الدعم الفني والإداري والتسويقي:** أداء الصندوق تجاه تقديم خدمات استشارية وتعزيزية لأصحاب المشروعات الصغيرة وزيادة قدراتهم الإدارية والتسويقية والفنية من اجل النجاح في تطبيق المشروع وكذلك تقديم تلك الخدمات في مراحل تشغيل وبعد تشغيل المشروع (Avinash, et al., 2017).

ي. **تنمية قطاع الخدمات:** التطور الحادث في إعداد المشروعات الصغيرة المقبلة على توفير خدمات، والعمل في هذا القطاع بحيث تزيد فرص التوظف وحجم الاستثمارات، مع زيادة الطلب على مدخلات تلك المشروعات من الموارد المحلية وحجم الإيرادات الناتجة عن تلك المشروعات، مع زيادة الطلب على الخدمات وخفض أسعارها وتلبية الاحتياجات في الأسواق المحلية بالمواصفات المطلوبة ومستويات الجودة المنشودة من تلك الخدمات (Warih, and Alfian, 2015).

8 -منهجية الدراسة:

تقوم الدراسة الحالية على اتباع أسلوب المنهج الوصفي التحليلي لاستشراف طبيعة العلاقة بين دور الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة بدولة الكويت وتنمية قطاع الخدمات، حيث يركز هذا الأسلوب على تناول الدراسات السابقة والأدبيات ومن ثم الخروج بأداة الدراسة في ضوء ذلك وبما يخدم قياس الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة والاجابة على المشكلة البحثية.

9 -مجتمع الدراسة وعينتها وأدواتها:

أ. **مجتمع الدراسة:**

يتمثل مجتمع الدراسة في أصحاب المشروعات الصغيرة والخاضعين للصندوق الوطني لتنمية المشروعات الصغيرة.

ب. **عينة الدراسة:**

عينة الحصر الشامل وفقا لآخر تقرير للصندوق الوطني لتنمية المشروعات الصغيرة وجد أن عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات عن سنة 2016-2017 [4]من أصحاب المشروعات الصغيرة العاملين في قطاع الخدمات وعددها 78 شركة، وبحد أدنى 2 من مسئولي المشروعات من كل شركة، لتصبح عينة المبحوثين 156 مفردة من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات، بعد إهمال الاستبانات غير الصحيحة.

ج. **منهجية سحب العينة وأسلوب توزيع أداة الدراسة:**

تم تصميم الاستبانة وتوزيعها ورقيا وإلكتروني على العينة من خلال رابط إلكتروني يسهل إرساله عبر الإيميل أو الواتس للعينة حيث تم الرجوع إلى مسؤولي الصندوق للتواصل مع مسئولي وأصحاب المشروعات الصغيرة العاملة في قطاع الخدمات التي تم إقرارها من جانب الصندوق، حيث يتم تلقى الإجابات عبر الرابط الالكتروني وتجميعها الكترونيا حسب الاستجابات الواردة على الرابط، كما تم تجميع النسخ الورقية.

د. **تصميم أداة الدراسة:**

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات البحثية قامت الباحث بالرجوع إلى عدة دراسات لكى تقوم بتصميم أداة الدراسة ومحاورها المختلفة التي تخدم قياس العلاقات بين المتغيرات البحثية المتعلقة للعلاقة بين دور الصندوق الوطني وتنمية قطاع الخدمات بدولة الكويت، وتوضح الباحثة الإجراءات التي قامت بها من أجل تطوير أداة الدراسة المستخدمة كما يأتي:

جدول (1) تصميم مقاييس أداة الدراسة

المتغير المستقل الرئيسي		
دور الصندوق الوطني	الدراسات السابقة ذات العلاقة بمقياس دور الصندوق	فقرات القياس
	(Barkhatov, et al., 2016)،(Daniel, et al., 2016) ، (Renate, et al., 2017)، (Man, 2018)، (Hasan, 2017)، (Ali, et al., 2017) ،(Paolo and Elisabetta, 2017)	29
المتغير المستقل الفرعي الأول		
دور الصندوق من حيث أداؤه المؤسسي	الدراسات السابقة ذات العلاقة بمقياس دور الصندوق من حيث أداؤه المؤسسي	10
	(Barkhatov, et al., 2016)، (Stephen, et al., 2017)، (Jairaj and Andros, 2018)	
المتغير المستقل الفرعي الثاني		
دور الصندوق في منح التمويل	الدراسات السابقة ذات العلاقة بمقياس دور الصندوق في منح التمويل	10
	(Bon-Gang, et al., 2017)، (Yue, et al., 2017)، (Hong, et al., 2016)	
المتغير المستقل الفرعي الثالث		
دور الصندوق في تقديم الدعم الفني والإداري والتسويقي	الدراسات السابقة ذات العلاقة بمقياس دور الصندوق فى تقديم الدعم الفني والإداري والتسويقي	9
	(Avinash, et al., 2017)، (Heru, 2016)، (Tove, 2017)	
المتغير التابع		
تنمية القطاع الخدمي	الدراسات السابقة ذات العلاقة بمقياس تنمية القطاع الخدمي	11
	(Paolo and Elisabetta, 2017)، (Warih and Alfian, 2015)، (Kent, et al., 2017)	
سؤال مفتوح عن معوقات دور الصندوق وتنمية مشروعات قطاع الخدمات		
سؤال مفتوح عن كيفية مواجه تلك المعوقات		

هـ. قياس الثبات والصدق في أداة الدراسة: قامت الباحثة بإجراء اختبار الصدق والثبات في أداة اختبار العلاقة بين دور الصندوق الوطني لتنمية المشروعات الصغيرة وتنمية قطاع الخدمات في دولة الكويت من خلال استخدام **" الفاكرونباخ"** معامل ارتباط بيرسون "**R**" وذلك كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (2) متغيرات الدراسة وفقرات القياس والثبات والصدق لأداة الدراسة

المتغيرات	مكونات المقياس	الفاكرونباخ	صدق المحتوى R
دور الصندوق الوطني	29 فقرة	(0.90) ثبات فقرات المقياس الاختبار وإعادة الاختبار قيمة المعامل (0.87)	(0.77)
دور الصندوق من حيث أداؤه المؤسسي	10 فقرات	(0.93) ثبات فقرات المقياس الاختبار وإعادة الاختبار قيمة المعامل (0.88)	(0.80)
دور الصندوق في منح التمويل	10 فقرات	(0.89) ثبات فقرات المقياس الاختبار وإعادة الاختبار قيمة المعامل(0.84)	(0.78)
دور الصندوق فى تقديم الدعم الفني والإداري والتسويقي	9فقرات	(0.86) ثبات فقرات المقياس الاختبار وإعادة الاختبار قيمة المعامل (0.91)	(0.82)
تنمية القطاع الخدمي	11 فقرة	(0.91) ثبات فقرات المقياس الاختبار وإعادة الاختبار قيمة المعامل(0.89)	(0.83)

10- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- معامل ارتباط بيرسون R لقياس العلاقة بين المتغيرات البحثية.
- معامل الانحدار R^2 لقياس علاقات التأثير من المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة.
- اختبار "ت" t. test و اختبار "ف"F. test لتأكيد معنوية العلاقة بين المتغيرات.
- الفاكرونباخ وصدق المحتوى لتأكيد الصلاحية والثبات والمصداقية في أداة الدراسة.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة

1 - المشروعات الصغيرة

تعتبر المشروعات الصغيرة أحد الاشكال التي تقدم من خلالها الأعمال والأنشطة على نطاق شبه صغير حيث تكون تلك المشروعات في مجالات وأنشطة متخصصة على النطاق الصغير والتي تكون أيضا في حجم صغير من التمويل وراس المال والعمالة (Barkhatov, et al., 2016).وتعد توجه ا عالميا تأخذ به الدول من أجل الارتقاء ببيئة الأعمال وتشجيع صغار المستثمرين وأصحاب الأعمال على تحقيق طموحاتهم (Stephen, et al., 2017) ، والاستفادة من الموارد التي تقدمها الدولة والتسهيلات المالية والعينية التي توفرها للمشروعات الصغيرة من أجل تحسين الاقتصاد الوطني، وزيادة الدخل لأصحابها، وتحسين الناتج المحلي وتشجيع صادرات المشاريع الصغرة.

كما يعتبر أسلوب المشاريع الصغيرة والمتوسطة واحدة من الأدوات المهمة التي تستخدمها الدول من أجل توفير فرص العمل (Krishnamurthy, 2016) (Hong, et al., 2016) واستغلال الطاقات المتاحة لدى الأفراد والأفكار التي يمكن ترجمتها إلى فرص استثمارية تقوم عليها مشاريع تستوعب وظائف عديدة، لذا فان المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات تأثير مهم في إيجاد الوظائف والحد من معدلات البطالة.

وعلى المستوى العالمي (Renate, et al., 2017) أخذت الدول بتطبيق العديد من التجارب في مجال المشروعات الصغيرة، استفادت منها في توفير العديد من الاحتياجات والمنتجات التي تلبي الطلب على أنواع مختلفة من السلع والخدمات خاصة تلك التي لا تحتاج إلى كثافة عالية من رؤوس الأموال أو العمالة أو حتى المواد الخام والطاقة ؛ حيث تقوم فكرة المشاريع الصغيرة وفلسفتها على بعد مهم يتعلق بمنظومة تعتمد على تحقيق الإنتاج منخفض التكاليف والمدخلات (Kent, et al., 2017)، سواء كانت مالية أو تنظيمية وهيكلية أو حتى منظومة الإنتاج والمعدات التي يتم من خلالها الإنتاج (Peter, et al., 2017).

لذلك نجد أن هناك مجموعة من الخصائص والسمات المرتبطة بالمشاريع الصغيرة تقوم على عدة جوانب (Jairaj and Andros, 2018) (David, et al., 2018) من بينها بُعد إدارة المشروع والذي يعتمد على الطابع الفردي سواء كان ذلك من تنظيم المشروع وهيكله أو الأبعاد المتعلقة بالتسويق والتوزيع والإنتاج، الأمر الذى يعنى أن المشروع الصغير يأخذ في طابعه السمة الأهلية والفردية وليس طابع مؤسسات الأعمال ذات الهياكل الكبيرة والتي تتسم بمستويات وظيفية وإدارية وتخصصات عديدة.

وعليه، فإن المشروعات الصغيرة تعتمد على رؤوس الأموال الصغيرة (Avinash, et al., 2017)، وقد تعتمد في بعض الأحيان على تمويل ذاتي ومدخرات شخصية، أو تمويل من مجموعة صغيرة من الأفراد أو تمويل بسيط من المؤسسات الحكومية أو البنوك (Daniel, et al., 2016) في مقابل وجود دراسة جدوى وضمانات للحصول على التمويل المناسب لحجم المشروع.

وتعتمد المشروعات الصغيرة في فلسفة إداراتها على بساطة في البعد التكنولوجي المستخدم لتقديم منتجاته وخدماته وتوفيرها إلى الفئات أو العملاء المستهدفين (Heru, 2016) ، وهو ما يعنى أن هناك بساطة في التخصصات التي تطلبها تلك المشروعات؛ حيث تكون أساليب إنتاج الخدمة أو السلعة بسيطة ولا تتطلب تكن ولوجيا معقدة في مراحل إتمام عمليات المشروع للوصول إلى مخرجاته النهائية.

وتوضح بعض الدراسات (Man, 2018) (Tove, 2017) أن المشاريع الصغيرة تسهم في تحقيق أبعاد اقتصادية واجتماعية عديدة خاصة تلك التي تتعلق برفع مستويات الدخل لدى الافراد وتحسين مستويات التنمية.. هذا إلى جانب إسهامها في توفير مدخلات لمشروعات في مؤسسات الأعمال كبيرة الحجم، فضلاً عن إتاحتها لفرص عمل واستيعاب الأيدي العاملة التي لا تتطلب وجود مهارات معقدة أو تخصصات محددة.

إلى جانب ذلك تشير دراسات أخر ى (Pavel and Martin, 2015) (Adrian, et al., 2016) إلى أن المشروعات الصغيرة ذات أهمية اجتماعية خاصة، كونها تسهم في استغلال الطاقات لدى الأفراد من حيث خفض معدلات الفقر، وكذلك التوسع في مشاركة الأفراد في تحسين الاقتصاد الوطني ونشر قيمة العمل والاجتهاد، علاوة على خفض فجوة المستويات الاقتصادية والتنموية على مستوى الدولة.

هناك مردود للمشروعات الصغيرة على تحقيق التنمية يتمثل في استغلال الموارد المتاحة في الدولة وتكييفها بشكل مناسب لإنتاج العديد من السلع والخدمات (Rahul, et al., 2013) (Mohsen, et al., 2016)، كما أنها أداة مهمة لحل المشكلات الاجتماعية الناتجة عن البطالة سواء كانت الجريمة أو عدم الاستقرار الاجتماعي والإسهام في الحد من الفساد الناتج عن الكسب غير المشروع نتيجة تزايد معدلات البطالة (Paolo and Elisabetta, 2017)، مع المساهمة في تحقيق أبعاد العدالة الاجتماعية القائمة على عدالة تحقيق توزيع الدخل.

يظهر أيضاً المردود الإيجابي للمشروعات الصغيرة على قضايا التنمية الاقتصادية من خلال توفيرها لبيئة تنافسية تسهم في تحسين مستوى جودة الخدمات والمنتجات، وتعمل على تلبية احتياجات الأسواق المحلية بأسعار مناسبة، وبمواصفات تلبى تطلعات العملاء في تلك الأسواق، علاوة على أن تلك المشاريع تسهم في خفض الطلب على العملات الصعبة والحد من الاستيراد من خلال تلبية الاحتياجات المحلية.

وتنوه دراسة (Sulafa, et al., 2017) إلى أن المشروعات الصغيرة تعترضها بعض المشكلات التي تؤثر في تحقيق أهدافها خاصة تلك المتعلقة بتسويق المنتجات والخدمات التي توفرها تلك المشاريع، علاوة على أن الإجراءات التي تطلبها بداية انطلاق المشروع قد تعترضها الإجراءات المستندية والإدارية لدى الجهات المانحة للموافقات أو تلك التي توفر التمويل المالي والعيني.

وفى نفس السياق تشير دراسات (Warih and Alfian, 2015) (Ramakrishnan, et al., 2012) إلى بعض المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة في جوانب ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم وجود تسهيلات ائتمانية منخفضة التكلفة مع ارتفاع الضرائب والرسوم التي تقررها الدولة على مخرجات المشروع، وعدم وجود القوانين التي تتيح بيئة مناسبة لعمل المشروعات الصغيرة وطول فترة الحصول على الموافقات والاعتمادات اللازمة لتدشين المشروع.

كما توضح لنا دراسة (Hasan, 2017) أن المؤسسات الوطنية التي تشرف على المشروعات الصغيرة يجب أن تأخذ في الاعتبار أنها بمثابة جهة استشارية توفّر العديد من الخدمات التي تدعم دور المشروع الصغير في مراحله المختلفة، ويكون ذلك عبر تقديم خدمات تتعلق بإرشادات إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية قبل انطلاق المشروع، هذا بالإضافة إلى قيامها بدور مهم في بداية انطلاق المشروع وتقديم المشورة والدعم التسويقي والتدريبي المناسب لمجالات عمل المشروع.

ومن الأدوار المهمة الأخرى التي تعمل على توفيرها المؤسسات الحكومية المشرفة على المشروعات الصغيرة في الدولة (Shengce, et al., 2015) (Ali, et al., 2017) هي إيجاد التسهيلات الإجرائية والضريبية المناسبة وتوفير كافة البيانات والمعلومات الإحصائية والاقتصادية التي تساعد أصحاب المشروعات الصغيرة على أداء دورهم وإدارة مشروعاتهم وفق أسس معلوماتية تحدد لهم توجهات المشروعات والمجالات والتخصصات التي يمكن ان تعمل فيها تلك المشروعات.

2 -دور المؤسسات الوطنية في مجال تمويل المشروعات الصغيرة

تعتبر المؤسسات الوطنية والحكومية العاملة في مجال خدمات المشروعات الصغيرة أحد العوامل المهمة التي تساعد على نجاح التوسع في المشروعات الصغيرة وتطبيق الأفكار القائمة على فلسفة تلك المشروعات (Shuai, et al., 2017) (Dong, et al., 2019) ، الأمر الذي حثّ كثيرا من دول العالم على تأسيس مؤسسات وهيئات حكومية تعمل على إدارة نظام المشروعات الصغيرة بجميع أبعاده والتشجيع على الاستثمار فيها؛ حيث تلعب تلك المؤسسات أدوارا مختلفة في التعامل مع إدارة المشروعات الصغيرة (Shujun, et al., 2017)فهي تمثل كيان حكومي يساعد أصحاب المشروعات الصغيرة على تحويل أفكارهم ودراسات الجدوى إلى واقع عملي (Yue, et al., 2017) (Bon-Gang, et al., 2017) من خلال تنفيذه وتقديم التسهيلات المالية والعينية والاستشارية المتخصصة حول البدء في المشروع وتقديم خدماته ومنتجاته إلى الأسواق.

وتتطلب تلك المؤسسات بناء هيكلياً مناسباً لتوجهات الدولة نحو تحفيز الإقبال على المشروعات الصغيرة، وإدارة كل العمليات المتعلقة بها (Barkhatov, et al., 2016)، خاصة تلك المتعلقة باختيار الهيكل التنظيمي المناسب للمؤسسة، ومدى مرونته في استيعاب أحدث الأساليب الإدارية في مجال رعاية المشروعات الصغيرة وقضاياها المختلفة وتحفيزها.

علاوة على ذلك وجود تشريعات مناسبة ولوائح تنفيذية مناسبة لإدارة المؤسسة الوطنية العاملة في مجال المشروعات الصغيرة والإشراف عليها وتنظيمها على مستوى الدولة (Krishnamurthy, 2016) (Stephen, et al., 2017)، حيث تسهم تلك التشريعات في وضع أطر ضابطة ومنظمة لكافة الشؤون الإدارية والمالية وإجراءات منح التمويل المالي والعيني (Hong, et al., 2016) وكيفية إدارة المخصصات المالية التي توفرها الدولة لهذه المؤسسة، وبما يضمن تحقيق أعظم استفادة منها في اعتماد المشروعات الصغيرة ذات الجدوى الاقتصادية الفعالة وذات المردود الإيجابي على اقتصاد الدولة وتوفير فرص العمل المناسبة واستيعاب البطالة (Renate, et al., 2017).

وتشير عدة دراسات أخرى (Jairaj and Andros.,2018) (Peter, et al., 2017) (Kent, et al., 2017) إلى أدوار مختلفة تتعلق بالمؤسسات الحكومية التي تقوم بالإشراف على المشروعات الصغيرة خاصة تلك التي تتعلق بنشر فكر المشروعات الصغيرة ومفاهيمها وتعزيز ثقافة المجتمع لاستيعاب تلك الأفكار واستيعاب أهمية المشروعات الصغيرة، وأن تعمل تلك المؤسسات على التوعية المجتمعية بأهمية المشروعات الصغيرة ودورها في توفير فرص العمل وحل مشكلة البطالة واستيعاب الطاقات المتاحة لدى افراد المجتمع. من جانب آخر تعمل المؤسسات الوطنية المشرفة على إدارة نظام المشروعات الصغيرة عبر دورها في وضع السياسات المناسبة لتنظيم بيئة عمل المشروعات الصغيرة (David, et al., 2018)، وبحسب دراستي (Avinash, et al., 2017) و(حفناوي، 2013) تعمل هذه السياسات على وضع الأطر التي تتيح بيئة تنافسية مناسبة لعمل المشروعات الصغيرة، لتسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في المجتمع وتزيد من الناتج المحلي. ومن الأدوار التي تقوم بها المؤسسات الوطنية التي تشرف على المشروعات الصغيرة (Daniel, et al., 2016) (Heru, 2016) تلك التي تتعلق بتدريب الأفراد على مهارات إدارة المشروعات الصغيرة وتأهيلهم وإكسابهم الخبرات والقدرات على إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وتدشين المشروعات وإدارتها بكفاءة وفعالية. ويرى (Man, 2018) و (عبد الحميد، 2016) أن من الأدوار المهمة التي تقوم بها المؤسسات المشرفة على المشروعات الصغيرة تلك التي تتعلق بتوفير الدعم اللازم لحل المشكلات التي تعرقل المشروعات الصغيرة في مراحلها المختلفة (المغير،2017)خاصة تلك التي تتعلق بالتعثر المالي أو بالتسويق، وهي من الأدوار المهمة التي تقوم بها تلك المؤسسات من أجل نجاح المشروعات الصغيرة ومساعدتها على التغلب على المعوقات التي تواجهها. وتنوّه عدة دراسات أخرى (Adrian, et al., (Pavel and Martin, 2015) (Tove, 2017). (2016 إلى أن أدوار المؤسسات الوطنية المشرفة على المشروعات الصغيرة يجب أن ينطلق إلى تشجيع المبادرين من الافراد وصغار

المستثمرون نحو تقديم مبادرات تمكن ترجمتها إلى مشروعات صغيرة وتوفير الاستشارات المختلفة التي يحتاجون إليها من أجل تنفيذ تلك المبادرات وترجمتها إلى مشروعات ذات جدوى ومنافع اقتصادية واجتماعية تعزز من زيادة مستويات التنمية.

وترى عدة دراسات (Yue, et al., 2017) (Stephen, et al., 2017) (حفناوي،2013) أن هناك أشكالاً مختلفة من المؤسسات الوطنية أو الحكومية التي تشرف على المشروعات الصغيرة وتوفر لها كافة أبعاد الرعاية منها البنوك الحكومية التي تقدم تسهيلات ائتمانية مخصصة للمشروعات الصغيرة والمبادرين، علاوة على قيام الدول بإنشاء البنوك المتخصصة في الادخار، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتخصصة في الصناعة، وتقديم الدعم التمويلي المتخصص في الصناعات القائمة على أسلوب المشروعات الصغيرة. ويضيف كل من (Kent, et al., 2017) (Renate, et al., 2017) (أبو حمادة، 2016) من المؤسسات المهمة التي من الممكن أن تؤسسها الدول من أجل رعاية المشروعات هي مؤسسات الحضانات الحرفية، التي تعد وسيلة مهمة من أجل توفير بيئة تنظيمية ومهنية وتخصصية لكل ما يمكن أن يسهم في مساعدة المشروع على البدء والاستمرار في المجال والتغلب على كافة المعوقات التي تعرقل الإنتاج أو التسويق أو الإدارة والتخزين والتوزيع إلى غيره من الأمور التي يحتاجها المشروع.

3 -المشروعات الصغيرة وتنمية القطاع الخدمي:

يعد قطاع الخدمات من القطاعات الحيوية المؤثرة في تطوير الاقتصاد القومي وتنميته، لا سيما أن هذا القطاع يتطلب تضافرا من جميع أجهزة الدولة، وتوفير مجموعة العوامل المساعدة على تسهيل مهمات المشروعات العاملة في هذا القطاع وأدائها (Peter, et al., 2017)؛ حيث توجهت كثير من دول العالم لتطوير أسس قطاع الخدمات؛ لإدراكها أهميته في زيادة معدلات التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي.

لذلك نجد أن بعض الدراسات (Avinash, et al., 2017) (Tove, 2017) نوهت إلى أن المشروعات الصغيرة العاملة في قطاع الخدمات تعد من الفرص الاستثمارية المهمة التي تساعد على دفع عجلة التنمية من خلال إتاحة مجالات مختلفة من المشروعات التي تقدم خدمات تلبي احتياجات الأسواق المحلية، وتقدم الخدمات بأسعار تنافسية، فضلاً على توظيف الخامات المحلية في مدخلات هذه المشروعات.

كما تلعب المشروعات الصغيرة أدواراً ملموسة في تحقيق التنمية من عدة زوايا مختلفة تتسم بها تلك المشروعات في المجال الخدمي (Pavel and Martin, 2015) (Mohsen, et al., 2016) فمن حيث إنها تعتمد على رؤوس أموال صغيرة ولا تحتاج إلى تمويل ضخم يتطلب تكاليف تمويلية عالية، فهي بذلك تعد فرصة مناسبة لتوظيف المدخرات الشخصية على مستوى الافراد في مشروعات ذات عائد اقتصادي وجدوى ينتج عنها توفير خدمات ومنتجات بسعر منخفض وتحقيق دخل إضافي لأصحاب تلك المشروعات.

وترى دراسة كل من (Paolo and Elisabetta, 2017) (Sulafa, et al., 2017) أن مساهمة المشروعات الصغيرة في تحقيق تنمية قطاع الخدمات تنطلق من ركيزة مهمة تتعلق بأنها لا تتطلب عمالة ذات مهارات عالية وتخصصات معينة؛ الأمر الذى يعنى أنها تؤثر في تحقيق تنمية القطاع الخدمي من خلال توفير فرص التوظف المختلفة التي لا تحتاج إلى تكاليف عالية في مهن عديدة في القطاع الخدمي، الأمر الذى يعنى إسهامات المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية المجتمعية. بينما تشير دراسات أخرى (Warih and Alfian, 2015) (Hasan, 2017) إلى ان دور المشروعات الصغيرة تجاه تنمية قطاع الخدمات تتبلور في كونها تساعد على حسن استغلال وتوظيف الموارد المحلية في مدخلات الخدمات، ومن ثم احداث حركة إيجابية في الإنتاج المحلى وإعادة توظيفه في المشروعات الصغيرة بقطاع الخدمات، وتوفير العملات الصعبة وتحسين الناتج المحلي نتيجة استغلال الموارد المحلية (الهنداوي،2014). بجانب ذلك تسهم المشروعات الصغيرة في تحقيق تنمية القطاع الخدمي من خلال زيادة القيمة المضافة الناتجة عن مخرجات تلك المشروعات وتحقيقها لعوائد مختلفة تساهم في زيادة الناتج المحلى(Ali, et al., 2017) ، هذا مع توفير الخدمات بكلفة وأسعار منخفضة تساعد على تلبية احتياجات الفئات المختلفة من هذه الخدمات الأمر الذي يؤدى إلى تنشيط الأسواق المحلية.

وتشير دراستا (Yue, et al., 2017) (Barkhatov, et al., 2016) إلى أن المشروعات الصغيرة في مجال الخدمات تسهم في الحد من معدلات التضخم، وتؤدى إلى المساهمة في ضخ الأموال الشخصية واستثمارها في المشروعات الصغيرة في مجال الخدمات، وهو ما يسهم في تنمية هذا القطاع المهم من خلال تشجيع الاستثمار في المدخرات الفردية وحسن استغلال الموارد المالية الخاصة بها.

وتساعد المشروعات الصغيرة ليس في تنمية قطاع الخدمات من خلال التركيز على تقديم خدمات تتسم بمستويات مناسبة من الجودة المطلوبة في مواصفات تلك الخدمات في الأسواق المحلية، وحسب، ولكنها، أيضا، يمكن أن تتوسع في أن تنتج تلك المشروعات خدمات بمستويات جودة تناسب الأسواق الخارجية التي يمكن أن تنتقل إليها تلك الخدمات الأمر الذي يعني أن تسهم المشروعات الصغيرة في مجال الخدمات في الدخول إلى الأسواق الدولية (الغرباوي،2015)، مما ينعكس إيجابياً على تحقيق التنمية على مستوى الدولة.

ويرتكز دور المؤسسات التي ترعى المشروعات الصغيرة في مجال قطاع الخدمات إلى عدة جوانب (Krishnamurthy, 2016) (الإمام، 2016) خاصة تلك التي تتعلق بتوفير المشورة الفنية والإدارية في بداية طرح فكرة المشروع والعمل على إيجاد الصيغة المناسبة للمشروع قبل تنفيذه والتأكد من جدوى الدراسات التي يتم تقديمها للجهات التي تعتمدها.

وتشير دراسات أخرى من زاوية أخرى (Renate, et al., 2017) (Kent, et al., 2017) (الهنداوي،2014) إلى أن المؤسسات المانحة لتمويل المشروعات الصغيرة تؤثر في تنمية قطاع الخدمات عبر الأساليب التمويلية التي تقوم من خلالها في توفير الموارد المالية اللازمة للمشروع الخدمي خصوصاً في ظل أن من أهم أسباب نجاح المشروعات الصغيرة في القطاع الخدمي تعتمد بشكل كبير على دور مؤسسات التمويل وإجراءاتها والمتطلبات التي تفرضها على أصحاب المشروعات من أجل استخدام الموارد المالية التي تقدمها لهم.

وتساعد مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة ورعايتها على تنمية قطاع الخدمات عبر ما توفره من الحاضنات المختلفة المتخصصة في مجالات الخدمات التي تنفذها المشروعات الصغيرة (الديب،2015)، حيث تمثل تلك الحاضنات المستشار القائم على حل مشكلات المشروعات الخدمية بالإضافة إلى مساهمتها في تقديم خدمات تسويقية وإدارية وتنظيمية للمشروع، الأمر الذي ينعكس على تعزيز وزيادة فرص نجاح المشروع الخدمي ونموه وتوسعه بشكل يرجع إيجابياً على قطاع الخدمات ككل. كما أن مؤسسات رعاية المشروعات الصغيرة تعمل على تنمية قطاع الخدمات من خلال قيامها بأدوار تسهم في تهيئة بيئة الأعمال وإتاحة ظروف تنافسية عادلة مناسبة لتلك المشروعات (المغير، 2017)، وتوفير الأطر التشريعية والتنظيمية الملائمة لتطوير هذا القطاع، وعدم عرقلة المشروعات بحيث تتيح تلك البيئة من معدلات زيادة الإقبال على المشروعات الصغيرة في القطاع الخدمي.

4 -الصندوق الوطني لرعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدولة الكويت:

قامت دولة الكويت بتأسيس مؤسسة تقوم بالإشراف على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت وهو " الصندوق الوطني لرعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة"، ويعتبر الصندوق جهة حكومية مستقلة صدرت بقانون قانون رقم 2013/98 بغرض تعزيز دور القطاع الخاص لتحقيق النمو الاقتصادي في دولة الكويت وعلاج مشكلات البطالة وتوفير فرص عمل واستثمار لتعزيز الناتج المحلى من خلال تلك المشاريع[5]، وتم تعديله بقانون رقم 14/ 2018[6].

ويعتبر الصندوق مؤسسة حديثة العهد في مجال المشروعات الصغيرة، ويهدف إلى توفير التمويل وفق شروط وضوابط معينة تخص كل مجال من مجالات المشروعات الصغيرة، وكذلك تعزيز ممارسات ريادة الأعمال في المشروعات الصغيرة، وتحفيز المواطنين على خوض غمار تلك المشاريع.

ويركز المشروع على إيجاد فرص عمل للمواطنين من خلال تفعيل أدوار القطاع الخاص والأفراد في تقديم المشاريع التي توفر التوظف للعمالة الوطنية، كذلك العمل على تهيئة بيئة الأعمال عبر الأطر المناسبة التي تكفل نجاح تلك المشروعات.

ويعمل الصندوق على دراسة وتقييم كافة الاحتياجات التي تقوم عليها المشروعات الأفكار التي يتم تقديمها للصندوق من خلال الموقع الإلكتروني، حيث من الممكن أن تكون تلك الاحتياجات بجانب التمويل المالي الآلات أو الأراضي أو المقرات والمباني للمشروع.

ويعتمد الصندوق آلية تقوم على أن يتم التقدم للصندوق من خلال استيفاء مجموعة من النماذج والبيانات التي تتعلق بالمشروع وكافة البيانات والمعلومات الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية ومتضمنة كافة المؤشرات المالية والاقتصادية والتسويقية والإدارية التي توضح مدى جدوى المشروع ومدى احتياج بيئة العمل والأسواق للخدمات والمنتجات التي سيتم تقديمها.

5 -التعليق على الدراسات السابقة:

في ضوء استعراض الباحثة للدراسات السابقة في مجال موضوع الدراسة، تشير الى بعض النقاط المستنتجة من تلك الدراسات:

أ. تبين من الدراسات أن هناك اهتماما ببحث القدرات التسويقية للمشروعات الصغيرة وتعزيزها خاصة أنها تساعد على زيادة فرص المشروع في الاستمرار والبقاء في بيئة الأعمال.

ب. أوضحت الدراسات أهمية أن يكون هناك تنويع في أساليب التمويل التي توفرها الدولة للمشروعات الصغيرة تعزيزاً لفرصها في الحصول على التمويل المناسب من حيث التكلفة والالتزامات والضمانات المطلوبة وفترات السداد.

ج. هناك تأييد من بعض الدراسات على أن تطبق المشروعات الصغيرة الأساليب التي تزيد من قدرتها التنافسية مثل المعرفة التسويقية وإدارة المعرفة والاتصالات التسويقية مع العملاء والأسواق وكذلك تطبيق الابتكار في أنشطة ومنتجات المشروعات الصغيرة وهى كلها توجهات جديدة في تطوير القدرات الإدارية والمؤسسية لإدارة أنشطة المشروعات الصغيرة.

د. تؤثر أساليب التمويل وطبيعة رأس المال في المشروعات الصغيرة في فشل ونجاح المشروع إضافة الى السياسات التي تطبقها الدولة ومدى مناسبتها لأصحاب المشروعات الصغيرة وتلبية المواصفات المطلوبة في مشروعاتهم.

هـ. يكون تأثير المشروعات الصغيرة على إحداث التنمية في أشكال متعددة من أهمها توفير فرص العمل وتنشيط استخدام الموارد المحلية في مدخلات المشروعات الصغيرة وتوفير احتياجات الاوساق المحلية بمنتجات وطنية.

و. يتطلب توجه المشروعات الصغيرة للدخول على الأسواق الدولية الاهتمام بمهارات العمل في تلك الأسواق والتعرف على طبيعتها حيث تتاح الفرص في تلك الأسواق للتصدير إليها.

ز. تمكّن المشروعات الصغيرة أصحاب رؤوس الأموال من الأفراد في استثمارها من خلال أنشطة تدر عوائد اقتصادية أكبر من التوجه الى الادخار؛ مما يعنى أن التشجيع على الاستثمار الفردي أحد عوالم إسهام المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية.

ثالثاً: الإطار التطبيقي للدراسة

1 - نتائج الدراسة:

تشير الباحثة من خلال الجداول الآتية إلى ما أسفرت عنه الدراسة الميدانية، واختبار الفرضيات البحثية لدراسة طبيعة العلاقات بين دور الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة وتنمية قطاع الخدمات، حيث نوضح ذلك كما يأتي:

أ. **اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة H0:** وتنص هذه الفرضية على أنه " **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين دور الصندوق الوطني وتنمية قطاع الخدمات بدولة الكويت.**" ويوضح الجدولان 3&4 نتائج اختبار هذه الفرضية؛ حيث إن قيمة معامل ارتباط بيرسون تشير إلى قيمة إيجابية طردية تساوي (0.866**)، مما يعنى معنوية العلاقة بين دور الصندوق الوطني وتنمية قطاع الخدمات بدولة الكويت، خاصة أن علاقة التأثير جاءت بقية قدرها (75%)، الأمر الذي يعنى أن ما قيمته 75% من التغيرات في تنمية قطاع الخدمات بدولة الكويت ترجع إلى أبعاد دور الصندوق الوطني ككل، وهو ما يتفق مع دراسات كل من (Paolo and Elisabetta, 2017) (Daniel, et al., 2016)، (Man, 2018)، من حيث إن دور

المؤسسات المشرفة على المشروعات الصغيرة تجاه التنمية بقطاع الخدمات تنطلق من خلال توفير فرص التوظف المختلفة التي لا تحتاج إلى تكاليف عالية في مهن عديدة في القطاع الخدمي، كما أن ذلك يتفق مع دراسة (Warih and Alfian, 2015) فى أن هذا الدور يتركز على مساعدة المشروعات في حسن استغلال الموارد المحلية وتوظيفها في مدخلات الخدمات، ومن ثم إحداث حركة إيجابية في الإنتاج المحلى.

جدول رقم (3): معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة للفرضية الرئيسية بين دور الصندوق الوطني وتنمية قطاع الخدمات

العلاقة	معامل الارتباط(r)	مستوى المعنوية	النتيجة (الدلالة)
دور الصندوق الوطني وتنمية قطاع الخدمات	**0.866	**0.0033	دالة

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

جدول رقم (4): نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد معنوية تأثير للفرضية الرئيسية بين دور الصندوق الوطني وتنمية قطاع الخدمات

المتغير المستقل	المعلمات المقدرة β_i	قيمة "ت" t. test		قيمة "ف" F. test		معامل التحديد R2
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	
أبعاد دور الصندوق الوطني	0.377	2.955	**0.0033	431.823	**0.0033	75%
	0.861	20.816	**0.0033			

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار للعلاقة بين دور الصندوق الوطني وتنمية قطاع الخدمات:

لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل، تم استخدام اختبار (F-test)، وحيث إن قيمة اختبار (F-test) هي (431.823) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (0.05)، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار لأبعاد دور الصندوق الوطني في الفرضية الرئيسية على أبعاد تنمية قطاع الخدمات .

ويمكن تحديد مكونات معادلة نموذج الانحدار وتأثير دور الصندوق على تنمية قطاع الخدمات كما يأتي :

تنمية قطاع الخدمات = 0.377 + 0.861 أبعاد دور الصندوق الوطني ككل

ومن نموذج العلاقة الانحدارية السابق، يمكن التنبؤ بدرجات **تنمية قطاع الخدمات من خلال دور الصندوق الوطني لتنمية المشروعات الصغيرة**، وهو يدل على أن كل زيادة في مؤشرات **أبعاد دور الصندوق الوطني ككل** قدرها (0,861) تؤدى إلى زيادة في تنمية قطاع الخدمات بمقدار واحد صحيح.

ب.**اختبار الفرضية الفرعية الأولى H01**: وتنص هذه الفرضية على ما يأتي **" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05) بين دور الصندوق من حيث أداؤه المؤسسي وتنمية قطاع الخدمات بدولة الكويت** ." ويوضح الجدولان 5&6 نتائج اختبار هذه الفرضية أن قيمة معامل ارتباط بيرسون تشير إلى قيمة إيجابية طردية تساوى (0.812**)، مما يعنى معنوية العلاقة، وأن **دور الصندوق من حيث أداؤه المؤسسي** يسهم في تنمية قطاع الخدمات بدولة الكويت؛ خاصة أن علاقة التأثير جاءت بقيمة قدرها (66%)، الأمر الذي يعني أن ما قيمته 66% من التغيرات في تنمية قطاع الخدمات بدولة الكويت ترجع إلى دور الصندوق وأدائه المؤسسي، حيث تأتى هذه النتيجة بالتوافق مع دراسات (Jairaj and Andros, 2018) من حيث دور مؤسسي يتعلق بالإشراف على المشروعات الصغيرة، ونشر فكر المشروعات الصغيرة ومفاهيمها وتعزيز ثقافة المجتمع؛ لاستيعاب تلك الأفكار، واستيعاب أهمية المشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى توافقها مع دراسة (Barkhatov, et al., 2016) التي أشارت إلى وجود الهيكل التنظيمي المناسب للمؤسسة، ومرونته في استيعاب أحدث الأساليب الإدارية في مجال رعاية المشروعات الصغيرة وقضاياها المختلفة وتحفيزها، وكذلك دراسة (Stephen, et al., 2017) التي اتفقت على أن الدور المؤسسي يتعلق بوجود

تشريعات ولوائح تنفيذية مناسبة لإدارة المؤسسة الوطنية العاملة في مجال المشروعات الصغيرة والإشراف عليها وتنظيمها على مستوى الدولة.

جدول رقم (5): معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين دور الصندوق من حيث أداؤه المؤسسي وتنمية قطاع الخدمات بدولة الكويت

العلاقة	معامل الارتباط(r)	مستوى المعنوية	النتيجة (الدلالة)
دور الصندوق من حيث أداؤه المؤسسي وتنمية قطاع الخدمات بدولة الكويت	**0.812	**0.009	دالة

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

جدول رقم (6): نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد معنوية تأثير بين دور الصندوق من حيث أداؤه المؤسسي وتنمية قطاع الخدمات بدولة الكويت

المتغير المستقل	المعلمات المقدرة β_i	قيمة "ت" t. test		قيمة "ف" F. test		معامل التحديد R^2
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	
دور الصندوق من حيث أداؤه المؤسسي	0.455	5.288	**0.009	191.211	**0.009	66%
	0.763	13.498	**0.009			

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار للعلاقة بين دور الصندوق من حيث أداؤه المؤسسي وتنمية قطاع الخدمات:

لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج **للعلاقة بين دور الصندوق وأداؤه المؤسسي وتنمية قطاع الخدمات** ، تم استخدام اختبار (F-test)، وحيث إن قيمة إختبار (F-test) هي (191.211) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (0.05)، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار لأبعاد **دور الصندوق وأداؤه المؤسسي** في الفرضية الفرعية الأولى **H01** على أبعاد تنمية قطاع الخدمات.

ويمكن تحديد مكونات معادلة نموذج الانحدار وتأثير دور الصندوق من حيث أداؤه المؤسسي على تنمية قطاع الخدمات كما يأتي :

تنمية قطاع الخدمات = 0.455 + 0.763 دور الصندوق من حيث أداؤه المؤسسي

ومن نموذج العلاقة الانحدارية السابق، يمكن التنبؤ بدرجات **تنمية قطاع الخدمات من خلال دور الصندوق الوطني لتنمية المشروعات الصغيرة**، وهو يدل على أن كل زيادة في مؤشرات **دور الصندوق وأدائه المؤسسي** قدرها (0.763) تؤدى إلى زيادة في تنمية قطاع الخدمات بمقدار واحد صحيح.

ج. اختبار الفرضية الفرعية الثانية H02: وتنص هذه الفرضية على أنه " **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05) بين دور الصندوق من حيث منح التمويل وتنمية قطاع الخدمات بدولة الكويت.** " ويوضح الجدولان 7&8 نتائج اختبار هذه الفرضية، حيث إن قيمة معامل ارتباط بيرسون (r) تشير إلى قيمة إيجابية طردية تساوى (0.825**)، مما يعنى معنوية العلاقة، وأن دور الصندوق من حيث منح التمويل يرتبط بتنمية قطاع الخدمات بدولة الكويت، خاصة أن علاقة التأثير جاءت بقيمة قدرها (68%)، الأمر الذي يعنى أن ما قيمته 68% من التغيرات في تنمية قطاع الخدمات بدولة الكويت ترجع إلى دور الصندوق من حيث منح التمويل؛ حيث تتفق تلك النتيجة مع دراسات (Bon-Gang, et al., 2017)، (Yue, et al., 2017)، (Hong, et al., 2016) من حيث تقديم تسهيلات ائتمانية مخصصة للمشروعات الصغيرة والمبادرين، وإنشاء البنوك المتخصصة في الادخار وتمويل المشروعات الصغيرة والتمويل المتخصص في الصناعات القائمة على أسلوب المشروعات الصغيرة، وإدارة المخصصات المالية، وفق ما يضمن تحقيق أعظم استفادة منها في اعتماد المشروعات الصغيرة ذات الجدوى الاقتصادية الفعالة، وتقديم التسهيلات المالية والعينية.

جدول رقم (7): معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة دور الصندوق من حيث منح التمويل وتنمية قطاع الخدمات بدولة الكويت

العلاقة	معامل الارتباط(r)	مستوى المعنوية	النتيجة (الدلالة)
دور الصندوق من حيث منح التمويل وتنمية قطاع الخدمات بدولة الكويت	**0.825	**0.004	دالة

**دالة عند مستوى معنوية أقل من(0.05).

جدول رقم (8): نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد معنوية تأثير دور الصندوق من حيث منح التمويل وتنمية قطاع الخدمات بدولة الكويت

المتغير المستقل	المعلمات المقدرة β_i	قيمة "ت" t. test		قيمة "ف" F. test		معامل التحديد R^2
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	
دور الصندوق من حيث منح التمويل	0.381	2.501	**0.004	401.355	**0.004	68%
	0.836	20.211	**0.004			

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار للعلاقة دور الصندوق من حيث منح التمويل وتنمية قطاع الخدمات بدولة الكويت:

لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج **للعلاقة بين دور الصندوق من حيث منح التمويل وتنمية قطاع الخدمات** ، تم استخدام اختبار (F-test)، وحيث إن قيمة اختبار (F-test) هي (401.355)، وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (0.05)، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار **لدور الصندوق من حيث منح التمويل** في الفرضية الفرعية الثانية **H02** على أبعاد تنمية قطاع الخدمات .

ويمكن تحديد مكونات معادلة نموذج الانحدار وتأثير دور الصندوق من حيث منح التمويل على تنمية قطاع الخدمات كما يأتي:

تنمية قطاع الخدمات = 0.381+ 0.836 دور الصندوق من حيث منح التمويل وتنمية

ومن نموذج العلاقة الانحدارية السابق، يمكن التنبؤ بدرجات **تنمية قطاع الخدمات من خلال دور الصندوق من حيث منح التمويل،** وهو يدل على أن كل زيادة في مؤشرات **دور الصندوق من حيث منح التمويل** قدرها (0.836) تؤدى إلى زيادة في تنمية قطاع الخدمات بمقدار واحد صحيح.

د. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة HO3: وتنص هذه الفرضية على ما يأتي **" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين دور الصندوق من حيث تقديم الدعم الفني والإداري والتسويقي للمشروعات في مراحله التنفيذية المختلفة وتنمية قطاع الخدمات بدولة الكويت.** " ويوضح الجدولان 9&10 نتائج اختبار هذه الفرضية، حيث إن قيمة معامل ارتباط بيرسون (r) تشير إلى قيمة إيجابية طردية تساوى (0.841)، مما يعنى معنوية العلاقة، وأن دور الصندوق، من حيث تقديم الدعم الفني والإداري والتسويقي للمشروعات، يرتبط وتنمية قطاع الخدمات بدولة الكويت، خاصة أن علاقة التأثير جاءت بقيمة قدرها (71%)، الأمر الذي يعنى أن ما قيمته 71% من التغيرات في تنمية قطاع الخدمات بدولة الكويت ترجع إلى دور الصندوق؛ من حيث تقديم الدعم الفني والإداري والتسويقي للمشروعات، كما يشير كل من (Avinash, et al., 2017)،(Heru, 2016) ، (Tove, 2017)، إلى أن هذا الدعم يتمثل في تشجيع المبادرين من الأفراد وصغار المستثمرين نحو تقديم مبادرات وترجمتها إلى مشروعات صغيرة، وتوفير الاستشارات المختلفة التي يحتاجون إليها من أجل تنفيذ تلك المبادرات (Tove, 2017)، وتدريب الأفراد

على مهارات إدارة المشروعات الصغيرة وتأهيلهم وإكسابهم الخبرات والقدرات (Heru, 2016) ، ووضع الأطر التي تتيح بيئة تنافسية مناسبة لعمل المشروعات الصغيرة (Avinash, et al., 2017).

جدول رقم (9): معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين دور الصندوق من حيث تقديم الدعم الفني والإداري والتسويقي للمشروعات في مراحله التنفيذية المختلفة وتنمية قطاع الخدمات بدولة الكويت.

العلاقة	معامل الارتباط (r)	مستوى المعنوية	النتيجة (الدلالة)
دور الصندوق من حيث تقديم الدعم الفني والإداري والتسويقي للمشروعات في مراحله التنفيذية المختلفة وتنمية قطاع الخدمات بدولة الكويت	**0.841	**0.008	دالة

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

جدول رقم (10): نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد معنوية تأثير دور الصندوق من حيث تقديم الدعم الفني والإداري والتسويقي للمشروعات في مراحله التنفيذية المختلفة وتنمية قطاع الخدمات بدولة الكويت

المتغير المستقل	المعلمات المقدرة β_i	قيمة "ت" t. test		قيمة "ف" F. test		معامل التحديد R2
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	
دور الصندوق من حيث تقديم الدعم الفني والإداري والتسويقي للمشروعات في مراحله التنفيذية المختلفة	0.363	2.924	**0.008	402.301	**0.008	71%
	0.821	20.113	**0.008			

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار للعلاقة دور الصندوق من حيث تقديم الدعم الفني والإداري والتسويقي للمشروعات في مراحله التنفيذية المختلفة وتنمية قطاع الخدمات بدولة الكويت:

لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج **للعلاقة بين دور الصندوق من حيث منح التمويل وتنمية قطاع الخدمات** ، تم استخدام اختبار (F-test)، وحيث أن قيمة اختبار (F-test) هي (401.355) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (0.05)، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار **لدور الصندوق من حيث منح التمويل** في الفرضية الفرعية الثالثة **H03** على أبعاد تنمية قطاع الخدمات .

ويمكن تحديد مكونات معادلة نموذج الانحدار دور الصندوق من حيث تقديم الدعم الفني والإداري والتسويقي للمشروعات في مراحله التنفيذية المختلفة وتنمية قطاع الخدمات بدولة الكويت كما يأتي:

تنمية قطاع الخدمات = 0.363+ 0.821 دور الصندوق من حيث منح التمويل وتنمية

ومن نموذج العلاقة الانحدارية السابق، يمكن التنبؤ بدرجات **تنمية قطاع الخدمات من خلال دور الصندوق من حيث تقديم الدعم الفني والإداري والتسويقي للمشروعات في مراحله التنفيذية المختلفة،** وهو يدل على أن كل زيادة في مؤشرات **دور الصندوق من حيث تقديم الدعم الفني والإداري والتسويقي للمشروعات في مراحله التنفيذية المختلفة** قدرها (0.821) تؤدى إلى زيادة في تنمية قطاع الخدمات بمقدار واحد صحيح.

2 -دلالات النتائج والتوصيات المقترحة تجاه دور الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة وتنمية قطاع الخدمات في دولة الكويت:

لا شك في أن الدراسة الحالية توصلت إلى عدة نتائج مهمة حول دور الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تأثير هذا الدور في إحداث تنمية قطاع الخدمات في دولة الكويت من خلال الثلاثة محاور الرئيسية التي ركزت على اختبارها الدراسة، لذلك تقترح الباحثة ما يأتي:

أ. في ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة حول ثبوت علاقة الارتباط والتأثير بين دور الصندوق الوطني وتنمية قطاع الخدمات في دولة الكويت عند مستوى معنوية أقل من (0.05) في الفرضية الرئيسية، تقترح الباحثة أن يركز الصندوق على المشاريع التي تزيد من فرص التوظف ذات التكاليف المنخفضة، وذات المهارات والتخصصات البسيطة، مع التركيز على مساعدة المشروعات التي تزيد من استغلال الموارد المحلية وتوظيفها في مدخلات الخدمات، ومن ثم إحداث حركة إيجابية في الإنتاج المحلى في قطاع الخدمات.

ب. كما توصلت الدراسة إلى ثبوت وصحة علاقة الارتباط والتأثير بين الدور المؤسسي للصندوق وتنمية قطاع الخدمات بدولة الكويت عند مستوى معنوية أقل من (0.05) في الفرضية الرئيسية الفرعية الأولى؛ لذلك يجب أن يركز هذا الدور المؤسسي على نشر فكر المشروعات الصغيرة ومفاهيمها، وتعزيز ثقافة المجتمع لاستيعاب تلك الأفكار والمفاهيم، واستيعاب أهمية المشروعات الصغيرة، وأهمية أداء الهيكل التنظيمي ومرونته في استيعاب أحدث الأساليب الإدارية في مجال رعاية المشروعات الصغيرة وتحفيز قضاياها المختلفة، وكذلك الدور المؤسسي بتوفير تشريعات ولوائح تنفيذية مناسبة في مجال المشروعات الصغيرة والإشراف عليها وتنظيمها على مستوى الدولة.

ج. وقد أفرزت نتائج الدراسة كذلك ثبوت علاقة الارتباط والتأثير وصحته بين دور الصندوق في منح التمويل وتنمية قطاع الخدمات بدولة الكويت عند مستوى معنوية أقل من (0.05) في الفرضية الرئيسية الفرعية الثانية؛ لذلك تقترح الباحثة أن يركز دور الصندوق التمويلي على تقديم تسهيلات ائتمانية مالية وعينية مناسبة ومخصصة للمشروعات الصغيرة والمبادرين، إضافة إلى إنشاء البنوك المتخصصة في الادخار وتمويل المشروعات الصغيرة و التمويل المتخصص في الصناعات القائمة على أسلوب المشروعات الصغيرة، وإدارة المخصصات المالية بما يضمن تحقيق أعظم استفادة منها في اعتماد المشروعات الصغيرة ذات الجدوى الاقتصادية الفعالة .

د. كما تبين من نتائج الدراسة الحالية ثبوت علاقة الارتباط والتأثير وصحته بين دور الصندوق في تقديم الدعم الفني والإداري والتسويقي وتنمية قطاع الخدمات بدولة الكويت عند مستوى معنوية أقل من (0.05) في الفرضية الرئيسية الفرعية الثالثة، لذلك توصى الباحثة أن يتركز دعم الصندوق على تشجيع المبادرين من الأفراد وصغار المستثمرين نحو تقديم مبادرات وترجمتها إلى مشروعات صغيرة وتوفير الاستشارات المختلفة التي يحتاجون إليها من أجل تنفيذ تلك المبادرات، إضافة إلى التوسع في تدريب وتأهيل الأفراد على مهارات إدارة المشروعات الصغيرة وإكسابهم الخبرات والقدرات ، مع وضع الأطر التي تتيح بيئة تنافسية مناسبة لعمل المشروعات الصغيرة.

هـ. أن يعمل الصندوق على نقل التجارب الدولية الناجحة في مجال الصناعات الصغيرة لقطاع الخدمات، وعقد اتفاقيات تعاون مع الدول صاحبة تلك التجارب.

3 -التوجهات البحثية المستقبلية:

مازال الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة بدولة الكويت حديث العهد في مجال الإشراف على المشروعات الصغيرة وتمويلها حيث إنه تأسس في سنة 2013، الأمر الذى يعنى أن هناك جهودا بحثية مستقبلية يمكن طرحها للاستكمال من جانب الباحثين الآخرين وإثراء المكتبة العربية في هذا المجال منها

أ. دور الصندوق الوطني في تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة الخدمية.

ب. بحث أثر تطبيق أسلوب حاضنات الأعمال على إدارة المشروعات الصغيرة بقطاع الخدمات.

ج. أنماط أساليب التمويل وأثرها على تسويق المشروعات الصغيرة بقطاع الخدمات.

قائمة المراجع

أبو حمادة، عبد الموجود عبد الله . 2016. المعرفة التسويقية وعلاقتها بالميزة التنافسية للمشروعات الصغيرة المنتمية لحاضنات الأعمال في منطقة تبوك. **المجلة العلمية التجارة والتمويل**، جامعة طنطا، عدد 2، يونية. (ص ص: 33-82).

الإمام، محمد السيد المتولي، وآخرون. 2016. أثر التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة في تنمية المجتمع دراسة ميدانية في محافظة الدقهلية. **مجلة الاقتصاد الزراعي و العلوم الاجتماعية**، جامعة المنصورة، مجلد 7، عدد 8. (ص ص: 835-844).

حفناوي، محمد عيد حسونة.2013. صيغ الاستثمار في الفكر الاقتصادي الإسلامي ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة. **مجلة الدراسات والبحوث التجارية جامعة القاهرة**، س. 33، ع. 2، يوليو. (ص ص:144 - 178).

الديب، خالد زكى محمد. 2015. دور المشروعات الصغيرة في تنمية الاقتصاد السعودي. **المجلة العلمية التجارة و التمويل** ، جامعة طنطا، عدد 4، ديسمبر. (ص ص: 126-152)

عبد الحميد, زينب عوض.2016. مشكلات تأسيس واستمرار المشروعات الصغيرة للأسرة الريفية (دراسة حالة لصناعة استخلاص الزيوت) بمحافظة قنا. **مجلة الفيوم للبحوث والتنمية الزراعية**، مجلد 30 ، عدد1, يناير.(ص ص: 65-90).

الغرباوي، علاء الدين حسن على.2015. العوامل المحددة للكفاءات التسويقية المحورية المؤهلة للانطلاق للسوق الدولي : دراسة تطبيقية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي المصري. **المجلة العلمية التجارة والتمويل**، جامعة طنطا، عدد 2، ديسمبر. (ص ص: 41-68).

الغير, محمد شفيع إبراهيم محمد.2017.أهم المشاكل التي تواجه توفير التمويل المصرفي للصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر ومقترحات علاجها . **المجلة المصرية للدراسات التجارية** – جامعة المنصورة. مجلد 41, عدد 1, ج. 1. (ص ص: 55-84).

الهنداوي، حمدى احمد على. 2014. تعزيز دور الاستثمار الخاص والمشاركة المجتمعية في تمويل المشروعات البيئية. **المؤتمر الدولي الثاني للدراسات البيئية – جامعة جنوب الوادي**. (تاريخ عقد المؤتمر 19-21 أغسطس 2014 بمدينة الغردقة)

- Adrian ,P., Serban, M., Romeo N., Sabina ,P.2016. Small Business Owners Undertaking Organized Marketing Activities: Out of Need or Available Resources?. . **Procedia Computer Science**, V.91, pp: 306-313.
- Ali A., Nor Z. Ab. Rahim, Mehrbakhsh N.2017.Forecasting social CRM adoption in SMEs: A combined SEM-neural network method. **Computers in Human Behavior**, V. 75, October pp: 560-578.
- Avinash M., Scott B. F., Jamal A. K., Mohammed I. A., Habiballah M. A.T. .2017. Strategic and operational alignment of sales-marketing interfaces: Dual paths within an SME configuration. **Industrial Marketing Management**, V. 66, October, pp: 145-158.
- Barkhatov V. , Pletnev D. Campa A. 2016. Key Success Factors and Barriers for Small Businesses: Comparative Analysis. **Procedia - Social and Behavioral Sciences**, V. 221, 7 ,June :PP: 29-38.
- Bon-Gang H., Lei Z., Joanne S., Hwei T.2017. Green business park project management: Barriers and solutions for sustainable development. **Journal of Cleaner Production**, V.153, 1 ,June :PP: 209-219.
- Daniel K. M., Mercy M., Helen D.2016.Understanding mobile marketing adoption intention by South African SMEs: A multi-perspective framework. **International Journal of Information Management**, V. 36, 5, October, pp : 711-723.
- David D. L., Ping Z., Hailin L..2018.Co-patent, financing constraints, and innovation in SMEs: An empirical analysis using market value panel data of listed firms. **Journal of Engineering and Technology Management**, V. 48, April–June, pp: 15-27.
- Dong X., Jiakui C., David T., Ning Z.2019.Family firms, sustainable innovation and financing cost: Evidence from Chinese hi-tech small and medium-sized enterprises. **Technological Forecasting and Social Change**, V. 144., PP: 499-511.
- Hasan A.2017.How do innovation culture, marketing innovation and product innovation affect the market performance of small and medium-sized enterprises (SMEs)?. **Technology in Society**, V. 51, November pp: 133-141.
- Heru S. S.2016.Innovation capability of SMEs through entrepreneurship, marketing capability, relational capital and empowerment. **Asia Pacific Management Review**, V. 21, 4, December pp: 196-203.

- Hong W., Pan L., Huiyu L., Ruili Y.2016.Financing Sources, R&D Investment and Enterprise Risk.**Procedia Computer Science**, V. 91, pp: 122-130.

- Jairaj G.& Andros G..2018.Impact of market-based finance on SMEs failure. **Economic Modelling**, V. 69, January pp: 13-25

- Kent H.B., Satish K., Purnima R.2017.Financing preferences and practices of Indian SMEs. **Global Finance Journal**, 19 October.

- Krishnamurthy V. S., Frederick T.2016. Law and Project Finance. **Journal of Financial Intermediation**, V.25, January pp: 154-177.

- Man , Y. 2018. International entrepreneurial marketing strategies of MNCs: Bricolage as practiced by marketing managers. **International Business Review**, V. 27, 5, October., PP: 1045-1056

- Mohsen E., Nader S., Sahar A.2016.The Effect of Marketing Capabilities on Competitive Advantage and Performance with Moderating Role of Risk Management in Importation Companies. **Procedia Economics and Finance**, V.36, pp: 22-28.

- Paolo N. & Elisabetta R.2017.On the contingent value of IT-based capabilities for the competitive advantage of SMEs: Mechanisms and empirical evidence. **Information & Management**, V. 54, 2, March pp: 139-153.

- Pavel M., Martin, M.2015.The Use of Knowledge Management in Marketing Communication of Small and Medium-sized Companies. **Social and Behavioral Sciences**, V.175, 12 February, pp: 185-192 .

- Peter Q., Ebo T., Joshua Y. A., Abdul M. I.2017.Financing the growth of SMEs in Africa: What are the constraints to SME financing within ECOWAS?. **Review of Development Finance**, V. 7, 1, June pp: 18-28.

- Rahul H., Ravi K., Goyal D. P .2013.Success of Marketing Information System Model for SMEs of Punjab: Validation of Survey Based Results and Case Study Analysis. **Procedia - Social and Behavioral Sciences**, V. 103, 26 November pp: 870-879.

- Ramakrishnan R., Usha R., Hsieh-Ling H.2012.The impact of e-commerce on Taiwanese SMEs: Marketing and operations effects. **International Journal of Production Economics**, V. 140, 2, December pp: 934-943.

- Renate K., Job H., Kellie L., Karen M.2017.Small Firms, large Impact? A systematic review of the SME Finance Literature. **World Development**, V. 97, September pp: 330-348.

- Shengce R., Andreas B. E., Huei-Ting T.2015.How do marketing, research and development capabilities, and degree of internationalization synergistically affect the innovation performance of small and medium-sized enterprises (SMEs)? A panel data study of Chinese SMEs. **International Business Review**, V.24, 4, August pp: 642-651.

- Shuai L., Dulcy A., Hubo C.2017. Infrastructure financing with project bond and credit default swap under public-private partnerships. **International Journal of Project Management**, V. 25, 3, Dec. :PP: 406-419

- Shujun D., Chunxin J., Zhenyu W., Wenlong Y.2017. Limited attention by lenders and small business debt financing: Advertising as attention grabber. **International Review of Financial Analysis**, V. 49, January :PP: 69-82.

- Stephen J. P., Heather H., Nick J., Alan F., Adele L., Ann H.2017. Case study: Wellness, tourism and small business development in a UK coastal resort: Public engagement in practice. **Tourism Management**, V. 60, June :PP: 466-477.

- Sulafa B., Lisha W., Stephen P.2017.Relationship marketing in Guanxi networks: A social network analysis study of Chinese construction small and medium-sized enterprises. **Industrial Marketing Management**, V. 60, January pp: 204-218.

- Tove ,B.2017. B2B SME management of antecedents to the application of social media. **Industrial Marketing Management**, V.64, July pp: 57-65.

- Warih M. & Alfian A. G.2015.Collaborative Social Network Analysis and Content-based Approach to Improve the Marketing Strategy of SMEs in Indonesia. **Procedia Computer Science**, V. 59, pp: 373-381.

- Yue B., Ziyou G., Hai Y., Meng X., Guangmin W.2017. Private financing and mobility management of road network with tradable credits. **Transportation Research Part A: Policy and Practice**, V. 97, March :PP: 158-176.

هوامش:

[1] ينظر: الموقع الالكتروني للصندوق على الشبكة العنكبوتية للصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة https://nationalfund.gov.kw.

[2] – ينظر: الموقع الإلكتروني على الشبكة العنكبوتية للصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة https://nationalfund.gov.kw.

[3] – يمكن تصفح تقارير عبر الشبكة العنكبوتية للمواقع الإلكترونية المجلس الأعلى للتخطيط والبنك المركزي، البنك الصناعي.

[4] – للاطلاع على تقرير الصندوق عن سنة 2016–2017 والذى يوضح عدد المشروعات الخدمية وذلك عبر الموقع الالكتروني للصندوق على الشبكة العنكبوتية https://nationalfund.gov.kw.

[5] – ينظر: الموقع الالكتروني للصندوق على الشبكة العنكبوتية للصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة https://nationalfund.gov.kw.

[6] – الجريدة الرسمية الكويت اليوم: العدد 649، الأحد إبريل 22/ 2018.

استقصاء

(ملحوظه: هذا الاستقصاء بغرض البحث العلمي والمساهمة في تطوير المشروعات الصغرة بدولة الكويت)

الأستاذ الفاضل الأستاذة الفاضلة تحية طيبة وبعد،

بداية أتوجه لسيادتكم بالشكر في إنجاز هذه الدراسة التي تركز على دور الصندوق الوطني لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية قطاع الخدمات بدولة الكويت دراسة تطبيقية.

م	الفقرات	غير موافق تماما(1)	غير موافق (2)	محايد (3)	موافق (4)	موافق تماماً (5)
1	يوجد هيكل تنظيمي مناسب لأهداف الصندوق					
2	توفر إدارات الصندوق خدمات مناسبة لتخصصاتها					
3	توجد اختصاصات تنظيمية مناسبة في الصندوق					
4	لدى الصندوق دورة مستنديه مبسطة					
5	يوفر الصندوق نماذج واضحة تساعدني على تحديد احتياجاتي					
6	هناك وضوح في الإجراءات الإدارية للتعامل مع الصندوق					
7	تهتم إدارة الصندوق بتطوير أداء الخدمات المقدمة لأصحاب المشروعات الصغيرة					
8	تعتمد إدارة الصندوق على أساليب إدارية حديثة في التعامل مع أصحاب المشروعات					
9	اصطدم عادة باللوائح المؤسسية التي يقرها الصندوق للتعامل مع أصحاب المشروعات					
10	احتاج وقت كبير لانجاز معاملاتي مع الصندوق					

أولاً: يرجى تحديد رأيكم الموقر حول دور الصندوق الوطني وأداؤه المؤسسي

ثانياً: يرجى تحديد رأيكم الموقر حول دور الصندوق الوطني في منح التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة في القطاع الخدمي

م	الفقرات	غير موافق تماما(1)	غير موافق (2)	محايد (3)	موافق (4)	موافق تماماً (5)
1	يوفر الصندوق التمويل المناسب للمشروع					
2	يتيح لى الصندوق الحصول على تمويل عيني بسهولة ويسر					
3	اعتقد ان الضمانات التي يطلبها الصندوق مبالغ فيها					
4	يطلب الصندوق بيانات ومعلومات معقدة للموافقة على منح التمويل المالي					
5	الأسلوب المستخدم من الصندوق في منح التمويل واضح ومحدد					
6	تكلفة الحصول على التمويل المالي من الصندوق مرتفعة					
7	المواصفات المطلوبة في دراسة الجدوى للمشروع للحصول على التمويل مناسبة					
8	هناك إجراءات طويلة لدى الصندوق لكى احصل على التمويل المالي					
9	يوفر الصندوق تمويل عيني بسهولة للمشروع					
10	التمويل المقدم من الصندوق للمشروع يسهم في استمراريته					

ثالثاً: يرجى تحديد رأيكم الموقر حول دور الصندوق في تقديم الدعم الفني والإداري والتسويقي

م	الفقرات	غير موافق تماما(1)	غير موافق (2)	محايد (3)	موافق (4)	موافق تماماً (5)
1	يقدم الصندوق خدمات تحتاجها المشروعات الصغيرة					
2	الدعم الفني الذي يقدمه الصندوق للمشروع مناسب					
3	لا تساعدني إجراءات الصندوق في تعزيز قدرات المشروع وتسويقه					
4	اجد مساعدة مستمرة من الصندوق في حل المشاكل التسويقية للمشروع					
5	يتيح الصندوق برامج وورش عمل مناسبة لاكتساب خبرة في مهارات إدارة المشروع					
6	تشجع للمشاركة في فعاليات ورش العمل التي يقيمها الصندوق لأصحاب المشروعات الصغيرة					
7	يهتم الصندوق بالتواصل معي ومعرفة اخبار المشروع ومشاكله					
8	يطلعني الصندوق على أحدث الأمور الفنية المتعلقة بالمشروع					
9	يساعدني الدعم المقدم من الصندوق للمشروع في التغلب على مشكلاته					

رابعاً: يرجى تحديد رأيكم الموقر حول دور الصندوق في تنمية قطاع الخدمات

م	الفقرات	غير موافق تماما(1)	غير موافق (2)	محايد (3)	موافق (4)	موافق تماماً (5)
1	هناك اقبال متزايد من الافراد على المشروعات الصغيرة في القطاع الخدمى					
2	توجد فرص عمل ناتجة عن تشغيل المشروعات الصغيرة الخدمية					
3	احصل على دخل مناسب نتيجة تشغيل مشروعي في القطاع الخدمى					
4	هناك فرص اكيدة للتوسع في حجم مشروعي في القطاع الخدمى					
5	ساعد مشروعي على تلبية احتياجات فئات مختلفة من الخدمات التي يقدمها					
6	اعتمد في مدخلات مشروعي على خامات محلية					
7	توسعت في عدد العاملين معي في المشروع					
8	لا اجد صعوبة في استمرار المشروع ودخول أوساق جديدة					
9	يقدم المشروع الخدمات بسعر تنافسي وفق مستويات العملاء					
10	الخدمات التي يقدمها المشروع وفق مواصفات العملاء					
11	أستطيع التفوق في منافسة مشروعات خدمية مستوردة من خارج السوق الكويتى					

خامساً: من وجهة نظركم ما هي أهم المعوقات المتعلقة بدور الصندوق تجاه المشروعات الصغيرة وتنمية قطاع الخدمات؟

.....

.....

سادساً: من وجهة نظركم ما هي المقترحات للتغلب على تلك المعوقات؟

.....

.....

تقديري والشكر الوفير لكم الباحثة

ايميل .....

واتس اب .....